الجزائر (الفئة 3)

الجزائر بلد عبور لرجال ونساء تم الاتجار بهم من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى أوروبا بهدف الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والعبودية القسرية. وغالباً ما يدخل هؤلاء الرجال والنساء الجزائر طواعيةً، ولكن بصورة غير مشروعة، بمساعدة المهربين. إلا أنه لدى وصولهم إلى الجزائر يتم إجبار بعض النساء على الخضوع للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية لدفع الديون المترتبة عليهن للمهربين، في حين يجبر بعض الرجال على العمل القسري في ورش البناء والأعمال الأخرى المتطلبة مهارة قليلة. ووفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية، يقدر بأن هناك 9 آلاف مهاجر من دول إفريقية واقعة جنوب الصحراء مقيمين في الجزائر ممن هم من ضحايا الاتجار. وعلاوة على ذلك، يتم الاتجار بالأطفال الجزائريين داخلياً لغرض الاستعباد كخدم منازل أو باعة في الشوارع.

الحكومة الجزائرية لا تمتثل امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير من أجل القضاء على الاتجار ولا تبذل جهوداً مهمة للقيام بذلك. ولم تبلغ الحكومة عن أي إجراءات تطبيق قانون جدية لمعاقبة المتاجرين بالأشخاص الذين يجبرون النساء على الخضوع للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية أو الرجال على الخضوع للاستعباد القسري. وعلاوة على ذلك، لم تبلغ الحكومة مرة أخرى عن أي تحقيقات في عمليات اتجار بالأطفال بغرض الاستعباد كخدم منازل أو عن أي تحسينات في خدمات الحماية المتوفرة لضحايا الاتجار. ولا تزال الجزائر تفتقر إلى خدمات حماية الضحايا، ومن الممكن أن يؤدي إخفاقها في التمييز بين الاتجار والهجرة غير المشروعة إلى معاقبة ضحايا الاتجار.

توصيات للجزائر: تحسين القانون الجنائي بحيث يعاقب، بالتحديد، جميع أشكال الاتجار؛ زيادة عمليات الملاحقة والمعاقبة القانونية لجميع الانتهاكات المتعلقة بالاتجار؛ وضع وتطبيق إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بين المهاجرين غير الشرعيين، وإحالة الضحايا إلى وكالات خدمات الحماية؛ وتحسين الخدمات المتوفرة لضحايا الاتجار، بمن فيهم الأطفال الذين تم الاتجار بهم لأغراض العمل القسري، مثل المأوى والخدمات الطبية والنفسية والمساعدة القانونية.

الملاحقة القضائية

لم تبلغ الحكومة الجزائرية عن أي تقدم في معاقبة انتهاكات الاتجار خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ولا تحظر الجزائر جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، ولكنها تحظر الاتجار بالقصّر الذين لم يبلغوا التاسعة عشرة من العمر لغرض الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وتحظر معظم أشكال الاتجار بالبالغين للاتجار بالجنس من خلال حظرها مهنة القوّاد [من يجلب الزبائن للمومسات] في المواد 342-344 من قانونها الجزائي. والعقوبة المنصوص عليها لمن يتاجرون بالقصّر لغرض الدعارة – السجن 5 إلى 10 سنوات- صارمة بما فيه الكفاية ومتناسبة مع تلك المنصوص عليها كعقاب لجرائم خطيرة أخرى، كالاغتصاب. ورغم وجود قوانين ضد الاتجار بالأشخاص لأغراض جنسية تجارية، وغيرها من القوانين التي تحظر الأعمال المتصلة به كالخطف والاغتصاب، لم تقدم الحكومة أي دليل على قيامها بالتحقيق مع أي أفراد لارتكابهم انتهاكات اتجار هذا العام أو ملاحقتهم قضائياً أو إدانتهم أو معاقبتهم. توصى الجزائر بتحسين قانونها الجنائي ليحظر بشكل محدد جميع أشكال الاتجار، بما فيها العمل القسري، ويوصى بأفعال مثل استقطاب وإيواء الضحايا.

الحماية

لم تتحسن جهود الحكومة الجزائرية لتحسين حماية الضحايا خلال الفترة التي يغطيها التقرير. واستمر افتقار الحكومة إلى إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بشكل نظامي من بين الناس المعرضين للخطر، كالنساء الأجنبيات اللاتي يتم إلقاء القبض عليهن لممارستهن البغاء أو المهاجرين غير الشرعيين. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتم ترحيل ضحايا الاتجار أو معاقبتهم بشكل آخر لارتكابهم أفعالاً غير قانونية كنتيجة مباشرة لتعرضهم للاتجار بهم. ولم تشجع الحكومة الضحايا على المساعدة في أي تحقيقات ضد المتاجرين بهم، ولم تقدم لهم أي مأوى أو خدمات طبية أو نفسية. ولا يوفر القانون الجزائري بدائل غير ترحيل ضحايا الاتجار، حتى في الحالات التي يمكن أن يواجه فيها مثل هؤلاء الضحايا المشقة أو العقاب نتيجة ترحيلهم. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية، لا توفر الحكومة تدريباً متخصصاً للمسؤولين الحكوميين في مجال اكتشاف الاتجار أو التعامل مع ضحايا الاتجار. ومن شأن آلية رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار ضمن المجموعات المعرضة لخطره، كالمهاجرين غير الشرعيين والنساء المعتقلات بسبب ممارسة البغاء، تحسين قدرة الجزائر على حماية ضحايا الاتجار. كما أن هناك حاجة لإنشاء خدمات حماية للضحايا أو تقديم التمويل أو المساعدات العينية للمنظمات التي تقدم مثل هذه الخدمات لضحايا الاتجار.

الوقاية

لم تبذل الجزائر أي جهود لمنع الاتجار بالأشخاص خلال العام. ورغم أن الحكومة تواصل العمل عن كثب مع حكومات البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا لمنع الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص إلى أوروبا، إلا أن الجزائر لم تبلغ عن أي إجراءات محددة تم اتخاذها لمنع الاتجار بالأشخاص. ولم تقم الحكومة بأي حملات توعية عامة لزيادة الوعي بالاتجار أو لتخفيض الطلب على أعمال الجنس التجارية.